دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	المقال الصحفي و الحرية
المصدر:	الدراسات الاعلامية
الناشر:	المركز العربي الاقليمي للدراسات الاعلامية للسكان والتنمية والبيئة
المؤلف الرئيسي:	إبراهيم، إسماعيل
المجلد/العدد:	ع100
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2000
الشهر:	سبتمبر
الصفحات:	55 - 69
رقم MD:	728278
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	الصحافة ، المقالات ، حرية التعبير
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/728278

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

المقال الصحفي والحرية

بقلم : د. إسماعيل إبراهيم

المقال الصحفي من الفنون التحريرية التي لاتعيش وتزدهر إلا في ظل الحرية والممارسة الديمقراطية ، وتاريخ منطقتنا العربية السياسي والصحفي يؤكد أن هناك ارتباطا كبيرا بين فنون المقال المختلفة وبين أساليب الحكومات في تقييد حرية الممارسة الصحفية .

وحتى نبين ذلك نستعرض تاريخ المقال الصحفي في صحافتنا المصرية والعربية والمعوقات والقيود الكثيرة التي تسببت في أن يتوارى المقال في فترات كثيرة ويخفق صوت الأقلام الحرة ، وكيف انتعش وازدهر المقال عندما عادت مصر إلى التعددية الحزبية .

عرف العرب فن المقال تحت مسميات مختلفة رغم أنهم لم يطلقوا لفظ المقال على جنس أدبي معين ، فقد عرفوا الرسائل والمقامات والفصول ، قبل ظهور مقالات موريتين وبيكون بمئات السنين .

فقد كانت لهم كتابات تقترب من فن المقالة ، جاءت في صور رسائل تتناول قضايا اجتماعية أو نقدية ، أو فيما أطلقوا عليه الفصل ، والمستخدم بمعناهم للفظ مقال بمعنى قسم من كتاب ، أو عنوانا للمؤلف ، فالقلقشندي يقسم كتابه صبح الأعشى إلى عشرة أقسام ، يطلق على كل قسم مقال ، وعلى بن رضوان المصري يسمي بعض مؤلفاته :: مقالات ، فله مقالة في شرف الطب ، ومقالة في حفظ الصحة ، ومقالة في الفواكه ، ومقالة في هواء مصر ..

مولد المقال الصحفي :

أما المقال بمعناه الحقيقي فلم يعرفه الوطن العربي إلا في نهاية القرن الثامن عشر عندما عرف العرب الصحافة الطبيعية ، حيث كانت مصر أول دولة عربية تعرف الصحافة عندما أصدر الفرنسيون صحيفة « كوريير ديليجيت » بالفرنسية سنة ١٧٩٨م وبعد الوقائع المصرية التي صدرت سنة ١٨٢٨م ، توالى الصدار الصحف خاصة بعد النهضة التعليمية التي تمت على يد حاكم مصر محمد علي باشا ، وتوقد ولد المقال الصحفي في مصر على يد رفاعة الطهطاوي ومحمد عبده وعبدالله أبو السعود صاحب جريدة « وادي النيل » التي ظهر العدد الأول منها في ٥ يوليو ١٨٦٧م ، وسيطالعك عبدالسيد ..

---

* كاتب المقال هو الدكتور اسماعيل إبراهيم نائب مدير تحرير الأهرام والأستاذ الإعلام غير المتفرغ ..

وقد غلب على الصحافة فى هذه البيئة وظيفة التعليم والتثقيف والتنوير والتوجيه للأمة ، وكانت الأداة لهذا كله ، المقال الذى يدبجه الكاتب الكبير الذى يملك قوة التعليم والتثقيف والتنوير والتوجيه للأمة ولهذا كانت كلمة صحفى فى العهد الأول مرادفة لكلمة أديب (١) .

وكانت لغة المقال مصبوغة باللون الباهت من ألوان النثر العربى ، وكان المقال فى ذلك الوقت ذا طبيعة علمية أدبية أكثر منها سياسية أو اجتماعية من حيث الموضوع .

مرحلة الاصلاح الاجتماعى والسياسى :

وتبدأ البيئة الصحفية الثانية التى ازدهر فيها فن المقال الصحفى فى أواخر عهد الخديوى اسماعيل عندما صدرت جريدة « الأهرام » التى أسسها اللبنانيان سليم وبشارة تقلا بالاسكندرية سنة ١٨٧٥ ، وصدر عددها الأول فى ٥ أغسطس ١٨٧٦م ، ثم صحيفة « أبونظارة » سنة ١٨٧٧م بالقاهرة ، والتى كانت أول صحيفة كاريكاتورية سياسية فى العالم العربى لصاحبها « يعقوب صنوع » الذى كتب فيها العديد من المقالات التى انتقدت سياسة الخديوى اسماعيل ، ومن كتاب هذه المرحلة اللامعين « عبدالله النديم » الذى اصدر مجلة « التنكيت والتبكيت » فى ٦ يونيو سنة ١٨٨١م ثم صحيفة « الطائف » فى ٢٠ نوفمبر ١٨٨١م لتكون لسان حال الثورة العرابية .

وأديب اسحق الذى اصدر هو وشقيقه عونى اسحق جريدة « مصر » بالاسكندرية فى ٣ ديسمبر ١٨٨١م (٢) .

وفى هذه المرحلة نعم المقال بقسط من الحرية فى الموضوع ومن الحرية فى الأسلوب بعيدا عن النثر الباهت ، نتيجة اتجاه كتاب المقال خلالها إلى لون آخر من الجهاد القومى ، حيث اتجهت إلى الاصلاح الاجتماعى والسياسى واللغوى ، ومهد هؤلاء الكتاب لادراك الفرق بين لغة الأدب ولغة الصحافة ، عند كتاب البيئة الصحفية الثالثة التى شهدت ظهور الأحزاب واشتعال المقاومة ضد الاحتلال الانجليزى .

وفى مطلع القرن العشرين تأججت نار الوطنية فى مصر ضد الاحتلال البريطانى ، وظهرت الأحزاب الوطنية فى مصر لأول مرة فى تاريخها الحديث ، وكان لكل حزب صحيفة تعبر عن رأيه ، وتؤيد وجهة نظره ، والوسيلة إلى هذا المقال ، ولهذا كانت كل صحيفة تعتمد فى تحريرها وصدورها ورواجها على أكبر عدد من أشهر الكتاب البارزين .

فكانت جريدة « المؤيد » التى صدرت فى نهاية سنة ١٨٨٩ لصاحبها الشيخ على يوسف تعبر عن رأى حزب الاصلاح ، وكانت تضم بين كتابها : محمد مسعود ، حافظ عوض ، لطفى جمعة ، سليم سركيس ، والشيخ عبدالقادر المغربى ، والمنفلوطى وغيرهم .

وكانت جريدة « اللواء » التى أصدرها الزعيم مصطفى كامل فى ٢ يناير سنة ١٩٠٠م تعبر عن سياسة الحزب الوطنى ، ثم من بعدها جريدة « العلم » التى صدرت فى ٧ مارس ١٩١٠ ، وكان من كتابها الزعيم مصطفى كامل ، ومحمد فريد ، وعبدالعزيز جاويش ، وأحمد

---

(١) د. إجلال خليفة ، « اتجاهات حديثة فى فن التحرير الصحفى » الجزء الأول ، مرجع سابق ، ص١٠٠

(٢) د. خليل صابات ، « وسائل الاتصال ، نشأتها وتطورها » ، مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة الخامسة ، ١٩٨٧ ، ص١٦٤ وما بعدها .

حلمى ، وأمين الرافعى ، وعبدالرحمن الرافعى .

وكان هناك أيضا حزب « الأمة » وتعبر عنه صحيفة « الجريدة » التى رأس تحريرها « لطفى السيد » وكانت تضم بين محرريها حشدا من الكتاب الكبار ، والكاتبات اللائى برزن فى المجتمع آنذاك ، ولقد حملت هذه الصحيفة التى صدرت سنة ١٩٠٧ دعوة التجديد والبعث إلى جانب دعوتها السياسية ، ومن كتابها : عبدالرحمن شكرى ، عبدالحميد حمدى ، عبدالحميد الزهراوى ، عبدالعزيز البشرى ، محمد السباعى ، عبدالقادر المازنى ، عباس محمود العقاد ، مصطفى عبدالرازق ، سلامة موسى ، توفيق دياب ، ملك حفنى ناصف ، لبيبة هاشم ، نبوية موسى ، وكان هؤلاء هم رواد الحركة الأدبية الحديثة والتطور الاجتماعى الذى كانت تشهده مصر فى فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية (١).

تزايد سطوة المقال

وازداد دور المقال واتسع نطاقه فى الصحافة المصرية بعد ثورة سنة ١٩١٩م، كضرورة لتوجيه الرأى العام المصرى أثناء الثورة والتعبير عن مطالب الشعب بعدها ، كما أن قيام الحياة البرلمانية سنة ١٩٢٤ والتصارع بين الأحزاب ، وتزايد الشعور الوطنى والمقاومة ضد الاحتلال ، كل ذلك زاد من سطوة المقال الصحفى كمحاولة من كل فريق لكسب الرأى العام واقناعه بسياسة كل حزب وكسب الجماهير إلى صفه ، كما ساعد على ذلك قيام أحزاب جديدة مثل حزب « الوفد » الذى رأسه سعد زغلول ، ثم مصطفى النحاس ، وعبرت عن سياسته جريدة « البلاغ » سنة ١٩٢٢ لمحمد عبدالقادر حمزة ، ثم « كوكب الشرق » لأحمد حافظ عوض سنة ١٩٢٤ ، وصحيفة « الأخبار » لأمين الرافعى سنة ١٩٢٥م ، والمصرى سنة ١٩٣٦ لمحمود أبوالفتح ، وجاءت صحيفة « السياسة » لتكون لسان حال حزب الأحرار الدستوريين المناهض لحزب الوفد ، وقد أصدرها سنة ١٩٢٢ محمد حسين هيكل ، واشترك معه فى تحريرها محمود عزمى ، توفيق دياب ، طه حسين ، عبدالعزيز البشرى ، محمد عبدالله عنان ، توفيق فرغلى ، ومصطفى وعلى عبدالرازق ، ونافست هذه الجريدة فى قوة مقالاتها جريدة « البلاغ » التى كان يكتب فيها إلى جانب عبدالقادر حمزة الذى أصدرها فى ٢٨ يناير ١٩٢٣م ـ كل من عباس محمود العقاد ، زكى مبارك ، سلامة موسى ، إبراهيم المصرى ، توفيق اليازجى ، محمد لطفى جمعة ، ومحمد على غريب ، ثم انضم اليهم إبراهيم عبدالقادر المازنى .

التجديد فى المقال

وكانت هذه الفترة مناسبة وملائمة لنمو المقال الصحفى وازدهاره ، لما اتصفت به من مقاومة للاحتلال الانجليزى والتنافس بين الأحزاب وتبارى الكتاب فى الدفاع عن وجهات النظر المتصارعة ، ولذلك امتاز المقال فى هذه المرحلة بالجدة فى الأسلوب والتفكير السياسى .

وقد وضع هؤلاء الكتاب المقال الصحفى على بداية مرحلة جديدة من لقاء الأصالة والمعاصرة حيث توحد فيها والتقى تيار القديم برافديه المصرى والعربى ، والتيار الحديث الوافد من

(١) د. عبداللطيف حمزة ، « ادب المقالة الصحفية فى مصر » القاهرة ، دار الفكر العربى ، الجزء «٢» ، ص١٢٢ .

الغرب ((١)) ..

واستمرت هذه التهمة الصحفية في فنون القتال حتى أنه كان أول فن صحفي يطالع القارئ، حيث كان القتال ينتشر في الصفحة الأولى على اليمين بمساحة ثلاثة أعمدة ، وكانت هذه المقالة بمثابة القتال الافتتاحي للجريدة ، الصفحة إلى العديد من المقالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأدبية ، موزعة على باقي صفحات الجريدة ، وكان يعضها يحتل صفحة كاملة ..

وظل الحال كذلك حتى أوائل الأربعينات ، حيث تضاءل القتال في حجمه ، وتخلى عن مكانه في الصفحة الأولى ، وذلك بسبب الأزمة التي تعرضت لها الصحافة بصفة عامة حيث تسببت الحرب في نقص المعدات الورق والأحبار اللازمة لطباعة الصحف ، فقلت عدد صفحاتها ، وكذلك لإعلان الأحكام العرفية ابتداء من ٢ سبتمبر ١٩٣٩ وفرض الرقابة على الصحف والبريد ، وقد اختفت خلال الحرب الطالبة الثلاثية بعض الجرائد والمجلات ، وكان الاهتمام بالتحرير ونشر الصور الاختيارية واضحا ..

تحسن نسبي ::

وبعد أن توقفت الحرب في أوروبا والشرق الأوسط ، بدأ تحسن في وضع الصحافة ، حيث زادت بكميات ورق الصحف المستورد لمصر ، فصدرت فيها عدة صحف يومية وأسبوعية وشهرية جديدة منها :: « بيت النيل » مجلة شهرية صاحبتها ورئيسة تحريرها الدكتورة درية شفيق ، وقد صدر العدد الأول منها بالقاهرة في ديسمبر سنة ١٩٤٥ بكلمات مجلة نسائية اجتماعية أدبية ، إلا أنها تكلمت عنية بالمقالات والموضوعات السياسية ((٢)) ..

وفي ٥ مايو ١٩٤٦ صدرت جريدة « الإخوان المسلمين » يومية عن جماعة الإخوان المسلمين ، ثم جريدة « صوت الأمة » في ٢٩ يوليو ١٩٤٦ ، وكانت رئاسة تحريرها محمد صبري أبو علم ، وفي ١١ مارس ١٩٤٧ صدرت جريدة « النداء » الأسبوعية ورئاسة صاحبها ياسين سراج الدين ، وفي ٨ يونيو من نفس العام أصدر السعديون جريدة « الأساس » اليومية ..

كشف فضيحة الأسلحة الفاسدة

وتمر مصر بعد ذلك بعدة ظروف سياسية كان لها تأثيرها الواضح على صحافتها وعلى فن المقالة فيها ، حيث قامت حرب فلسطين في سنة ١٩٤٨م ، وألغيت الأحكام العرفية من جديد ، وبعد الهدنة يعلو صوت الصحافة مرة أخرى ، وتكشف رموز اليوسف في سنة ١٩٥٠ عن صفقات الأسلحة الفاسدة ، وتقف إلى جانبها صحيفة المصري وغيرها من الصحف التقدمية من خلال مجموعة من المقالات اللاذعة حماسة وسياسية ، تفكك الصادرة والتحليل لبعض هذه الصحف ..

وأن ترتفض حكومة الوفد الانضمام إلى معاهدة الدفاع المشترك التي تقدمت بها الحكومة البريطانية يوم السبت ١٣ أكتوبر ١٩٥١م ، ويبدأ الجو السياسي يكفهر في مصر ، وانعكس ذلك على الصحافة البريطانية ((٣)) ..

((١)) د.. عبدالعزيز شرف .. « فن المقالة الصحفي » القاهرة .. دار القباء .. الطبعة الأولى ١٩٩٨ ص ١٥ ..

((٢)) د.. إسماعيل إبراهيم .. « الصحافة النسائية في الوطن العربي » .. الدار الدولية للنشر والتوزيع .. الطبعة الأولى .. القاهرة ١٩٩٦م .. ص ٣٨ ..

((٣)) د.. خليل صابات .. « وسائل الاتصال » مرجع سابق .. ص ١١٣٦ ..

وتزداد الأوضاع السياسية سوءا نتيجة لموقف الانجليز من مطالب مصر ، وبلغت الأزمة ذروتها فى ٢٥ يناير ١٩٥٢ ، حين أطلق الانجليز النار على الشرطة المصرية فى الاسماعيلية ، وهبت مصر عن بكرة أبيها تحتج على هذا العدوان الوحشى ، واحترقت القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، وأعلنت الأحكام العرفية وأقيلت حكومة الوفد ، وفى ٢٥ فبراير ١٩٥٢ صدر مرسوم ملكى بحل مجلس النواب .

توارى المقال الصحفى فى ظل ثورة يوليو

ثم تقوم ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وتفرض رقابة عسكرية فضلا عن الرقابة المدنية التى كانت مفروضة على البلاد منذ حريق القاهرة .

وهكذا فقدت الصحافة المصرية حريتها وسطوتها وتوارى صوتها الوطنى أو كاد يختفى ، وبالتالى تعرض فن المقال الصحفى إلى ضربات موجعة وتوارى ليفسح المجال لأخبار النظام الجديد الذى سيطر على الصحف .

ولم يكن قد مضى أربعة أشهر على قيام الثورة حتى بدأت الصحف القديمة تختفى ، فقد توقفت جريدة « المقطم » بعد العدد الصادر فى ١١ نوفمبر ١٩٥٢م ، وتبعتها جريدة « البلاغ » التى توقفت عن الصدور خلال عام ١٩٥٣م ، وصدر العدد الأخير من جريدة « الزمان » المسائية فى فبراير ١٩٥٤م ، كما توقفت صحيفة « الإخوان المسلمين » بعد أن اصدر جمال عبدالناصر فى ١٤ يناير ١٩٥٤م قرارا بحل الجماعة ، وتوقفت أيضا صحف « الجمهور المصرى » الأسبوعية ، و « صوت الأمة » اليومية الوفدية ، و « المصرى » لمحمود أبوالفتح فى ٥ مايو من السنة نفسها .

صحافة النظام

وهكذا ضعف صوت الصحافة الوطنية المصرية المعبرة عن الأحزاب المختلفة ولم يعد هناك إلا صوت واحد تعبر عنه صحافة النظام الجديد الذى أصدر فى ٧ ديسمبر ١٩٥٣ العدد الأول من جريدة « الجمهورية » لسان حال الثورة ، كما أصدرت فى أول يناير ١٩٥٤ مجلة « التحرير » أسبوعية ، ثم مجلة « الرسالة الجديدة » فى أبريل من نفس العام ، وأيضا مجلة « الثورة » الأسبوعية عن منظمات الشباب وصدر العدد الأول من جريدة « الشعب » فى ٣ يونيو ١٩٥٦م والتى توقفت فى ٢٦ سبتمبر ١٩٥٩ ، وأصدرت حكومة الثورة أيضا جريدة « المساء » التى صدر عددها الأول فى ٦ اكتوبر ١٩٥٦ .

وفى ٢٤ مايو ١٩٦٠ ، صدر قانون تنظيم الصحافة ، الذى انتقلت بمقتضاه ملكية دور صحف « الأهرام » ، و« الهلال » ، و« أخبار اليوم » إلى الاتحاد القومى الذى حل محله بعد ذلك الاتحاد الاشتراكى العربى .

وهكذا أحكمت الدولة قبضتها على الصحافة والصحفيين وكممت أفواه المعارضين لسياستها ، فعندما دعا فكرى أباظة فى مجلة « المصور » الصادرة فى ١٨ اغسطس ١٩٦١م إلى التفاهم السلمى والمفاوضة مع إسرائيل ، تم ايقافه عن العمل حتى أبريل ١٩٦٢ ، إلى أن قبل جمال عبدالناصر اعتذاره المنشور فى الصفحة الأولى من الأهرام (١).

ومضى الأمر على هذا الحال رغم إعلان المسئولين أكثر من مرة عن أن حرية الصحافة

(١) د. خليل صابات ، المرجع السابق ، ص١٨١ .

والطباعة والنشر مكفولة ، وعلى أن الصلة وثيقة بين الحرية الاجتماعية والحرية السياسية وعلى وجوب توافر كل الضمان لحرية التفكير والتعبير والنشر والرأى والبحث العلمى والصحافة ـ كما جاء فى بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨م .

وكان من أهم كتاب المقال فى هذه الفترة محمد حسنين هيكل ، فكرى أباظة ، احسان عبدالقدس ، موسى صبرى ، ابراهيم الوردانى ، أحمد بهاءالدين ، لطفى الخولى ، محمد سيد احمد ، محمد زكى عبدالقادر ، محمد صبيح ، وكان المقال الأكثر انتشارا هو مقال « بصراحة » الذى كان يكتبه محمد حسنين هيكل أسبوعيا كل يوم جمعة بجريدة « الأهرام » .

انفراجة حزبية وصحفية

وتبدأ ريح الصحافة المصرية تتجه نحو الحرية بعد وفاة جمال عبدالناصر وتولى أنور السادات مقاليد السلطة ، حيث صدر الدستور المصرى الدائم فى ١١ سبتمبر ١٩٧١م ونصت مادته السابعة والأربعون على أن « حرية الرأى مكفولة ، ولكل إنسان حق التعبير فى حدود القانون ، والنقد الذاتى والنقد البناء ضمانا لسلامة البناء الوطنى » ، ونصت مادته الثانية والأربعون على أن « حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلام مكفولة والرقابة على الصحف محظورة ، وإنذارها أووقفها أوإلغاؤها بالطريق الإدارى محظور » .

وكانت هذه بادرة مشجعة فى طريق حرية الصحافة التى هى البيئة المناسبة لنمو وازدهار المقال الصحفى .

وتبع هذه الخطوات خطوات اخرى على نفس الطريق بعد انتصار أكتوبر ١٩٧٣م ، حيث تم تشكيل المجلس الأعلى للصحافة فى مارس ١٩٧٥م ، وفى يوليو من نفس العام تم إعلان ميثاق الشرف الصحفى ، ثم أعلن فى ٢٩ مارس ١٩٧٦ عن قيام المنابر التى كانت الخطوة الأولى لعودة الحياة الحزبية فى مصر بعد أن تعطلت لأكثر من ٢٠ عاما ، ثم اعلنت الأحزاب فى ١١ نوفمبر ١٩٧٦ ، وكان هذا الإعلان بمثابة عودة الروح إلى صحافة المقال والصحافة المصرية الحقيقية التى كانت تعيش أجواء الحرية قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م .

وبدأت تظهر الصحف الحزبية من جديد فقد اصدر حزب مصر العربى الاشتراكى فى ٢٨ يونيو ١٩٧٧ جريدة « مصر » أسبوعية ، وأصدر حزب الأحرار الاشتراكيين العدد الأول من صحيفته الأسبوعية « الأحرار » فى ١٤ نوفمبر ١٩٧٧م ، وصدر فى أول فبراير ١٩٧٨ العدد الأول من صحيفة « الأهالى » عن حزب التجمع الوطنى الوحدوى ، وفى أول مايو ١٩٧٩ صدر العدد الأول من جريدة « الشعب صوت » حزب العمل الاشتراكى ، وأصدر الحزب الوطنى الديمقراطى فى ٢ مارس ١٩٨١ العدد الأول من جريدة « مايو » الناطقة بلسان الحزب .

بوادر الصدام بين السلطة والصحافة

ورغم هذه الظواهر المشجعة على الحرية وانتشار الاجواء الديمقراطية ورغم التركيز فى بيانات المسئولين وفى الدستور الدائم للبلاد على حرية الصحافة وحرية التعبير ، إلا أن النظام الذى تعود على أن يكون صوته هو الأعلى وأن تكون كلمته هى المسموعة ، لم يتقبل أصوات المعارضة التى أرادت أن تستغل هذا الهامش الديمقراطى الذى سمحت به الدولة للصحافة والأحزاب ، وبدأت المعارك بين الحكومة وبين الأحزاب وصحفها .

* ففى شهر أغسطس ١٩٧٨م توقفت جريدة « الأهالى » بعد أن تم مصادرة أربعة أعداد منها ، وهى الأعداد الصادرة فى ١٧ ، ٢٤ مايو ، و٢ ، ٩ أغسطس ١٩٧٨م ، كما صودر عدد الأربعاء ١٨ أكتوبر من نفس العام .

* وقبل ذلك وفى مايو ١٩٧٨ صدر قرار بالتحقيق مع محمد حسنين هيكل ومحمد عباس سيد أحمد وأحمد فؤاد نجم وصلاح عيسى وأحمد حمروش (١).

* وتمت مصادرة عدد جريدة « الشعب » يوم الثلاثاء ١٨ ديسمبر ١٩٧٩م ، بعد الحملة التى شنها الدكتور حلمى مراد على مشروع أصلاح التليفونات ، واتهمت احدى الشخصيات البارزة بأن لها مصلحة خاصة فى إبرام اتفاقية تنفيذ هذا المشروع .

* وتصادر نيابة أمن الدولة العليا العدد ١٢٢ من جريدة « الشعب » الصادر فى ٢٥ أغسطس ١٩٨١ « لما تضمنه من تشهير بالنظام الشرعى القائم بالبلاد وهجوم سافر على السلطة الشرعية تجاوز الحدود الموضوعية ويخرجه عن اطار النقد المباح » كما جاء فى قرار المصادرة .

* كما تم مصادرة عدد سبتمبر من مجلة « الدعوة » لما احتوته من موضوعات من شأنها تكدير الأمن العام « كما قالت نيابة أمن الدولة العليا » .

اغتيال وحالة طوارىء

* وتتأزم الأمور بين السلطة وبعض فئات المعارضة وتدفع الصحافة الثمن بتقييد حريتها عندما اصدر رئيس الجمهورية قرارا باضافة بند جديد للمادة ٢٤ من قانون حماية القيم من العيب الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ ، وتشتد أزمة الصحافة عندما يصدر رئيس الجمهورية القرار رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٨١ بنقل عدد من الصحفيين والعاملين باتحاد الإذاعة والتليفزيون إلى الهيئة العامة للاستعلامات وغيرها من الجهات الحكومية بحجة أنهم مارسوا نشاطا له تأثير ضار فى تكوين الرأى العام ويهدد الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى وسلامة الوطن .

* كما تم إلغاء التراخيص الممنوحة لمجلات : الدعوة ، الاعتصام ، المختار الإسلامى ، مجلة الكرازة ، وصحف وطنى ، الشعب ، دار الموقف العربى .

وكانت نتيجة هذا الموقف المتأزم أن أسفر الأمر عن اغتيال رئيس الجمهورية أنور السادات فى ٦ أكتوبر ١٩٨١م أثناء حضوره العرض العسكرى الذى أقيم بمناسبة العيد الثامن لنصر أكتوبر ، وتم إعلان حالة الطوارىء التى دائما ما تفقد معها الصحافة حريتها ويتضاءل دورها السياسى والاجتماعى .

وكان من أبرز كتاب المقال فى هذه الفترة : محمد حسنين هيكل ، إحسان عبدالقدوس ، أحمد بهاءالدين ، لطفى الخولى ، محمد سيد أحمد فى « الأهرام » ، وموسى صبرى ، أنيس منصور ، محمد زكى عبدالقادر ، محمد فهمى عبداللطيف ، رشدى صالح ، مصطفى أمين ، أحمد رجب ، عبدالمجيد نعمان ، نبيل عصمت ، عبدالحميد الكاتب ، جلال الدين الحمامصى ، وإبراهيم سعده فى « الأخبار » ، وعبدالمنعم الصاوى ، محسن محمد ، إبراهيم الوردانى ، ورائد العطار فى جريدة « الجمهورية » .

وحلمى مراد ، حامد زيدان ، عادل حسين ، السيد الغضبان فى جريدة « الشعب » .

---

(١) د. خليل صابات ، مرجع سابق ، ص١٨٧ .

ومصطفى شردى ، د. نعمان جمعة ، إبراهيم الدسوقى أباظة ، جمال بدوى فى جريدة « الوفد » ، وصالح جودت ، صبرى أبوالمجد فى « دارالهلال » ، وصلاح قبضايا فى جريدة « الأحرار » .

التصالح بين الحكومة والصحافة

ويبدأ الرئيس مبارك عهده بالتصالح مع الصحافة والصحفيين ، فيصدر فى ٣ يناير ١٩٨٢م قرارين جمهوريين الأول بإعادة ٣٠ صحفيا إلى وظائفهم التى كانوا يشغلونها فى المؤسسات الصحفية القومية واتحاد الإذاعة والتليفزيون والقرار الثانى بإعادة ٢٩ أستاذا جامعيا إلى وظائفهم السابقة التى كانوا يشغلونها فى مختلف الكليات .

ولسد الفراغ الذى تركته الصحف الإسلامية الملغاة بمقتضى قرارات سبتمبر ١٩٨١م صدر العدد الأول من صحيفة « اللواء الإسلامى » فى ٢٨ يناير ١٩٨٢ ، جريدة أسبوعية تصدر كل خميس عن دارمايو الوطنية للنشر التابعة للحزب الوطنى .

وفى ٤ مايو ١٩٨٢م عادت جريدة « الشعب » الناطقة بلسان حزب العمل الاشتراكى إلى الصدور ، كما وافق المجلس الأعلى للصحافة فى ١٠ مايو من العام نفسه على عودة صدور « الأهالى » صحيفة حزب التجمع بعد توقفها عن الصدور لمدة ٤٣ شهرا .

وفى ٢٢ مارس ١٩٨٤م يصدر عن حزب الوفد الجديد العدد الأول من صحيفة « الوفد » برئاسة تحرير مصطفى شردى ، ويصدر حزب الأمة فى ١٢ مايو ١٩٨٤ صحيفة « الأمة » جريدة يومية تصدر أسبوعية مؤقتة ، وعادت مجلة « الاعتصام » الإسلامية إلى الصدور فى أول يوليو ١٩٨٤م ، بعد أن ألغى ترخيصها بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨٤ لسنة ١٩٨١م فى ٣ سبتمبر ١٩٨١م كما تعود جريدة « وطنى » الأسبوعية إلى الصدور فى ١٤ أكتوبر ١٩٨٤م .

وجرت فى السنوات التالية أحداث أثبتت أن الدولة تميل إلى السير فى طريق الحرية ، وأن الصحافة تستفيد من هذه الحرية دون افراط ، ففى ٢٤ يناير ١٩٨٣م عاد الدكتور يوسف إدريس إلى كتابة مقاله الأسبوعى فى « الأهرام » ، بعد أن توقف عن كتابته احتجاجا على تدخل رئيس التحرير فيما يكتبه ، ويعود محمد سيد أحمد إلى كتابة تحليلاته السياسية فى « الأهرام » ابتداء من ٩ يناير ١٩٨٥م ، وكذلك يعود لطفى الخولى للكتابة فى « الأهرام » مسئولا عن صفحة جديدة باسم « الحوار القومى » وذلك فى ٢٠ فبراير من السنة نفسها ، ويعود إبراهيم سعدة إلى رئاسة تحرير جريدة « مايو » إلى جانب عمله رئيسا لتحرير « أخبار اليوم » فى ١٤ فبراير ١٩٨٥م .

وفى ١٥ فبراير ١٩٨٦ يعود محمد حسنين هيكل إلى كتابة مقالاته « بصراحة » ولكن هذه المرة فى جريدة « أخبار اليوم » ولكنه لم يستمر طويلا فى الكتابة .

ويؤكد الرئيس مبارك فى ١٨ سبتمبر ١٩٨٥م « أن الديمقراطية هى الصحافة الحرة التى تكون مرآة حقيقية للمجتمع تظهر أحلامه وآلامه وتنطق بكلمة الحق وتروج للانتماء الوطنى ، وأكد أن مسيرة الديمقراطية لن يؤثر فيها همس العابثين فى الظلام ، ودعا الرئيس إلى صحافة حرة تشرع النقد للدفاع عن حقوق المقهور والمظلوم ، لا لكى تكون أداة للقهر والظلم » (١).

(١) جريدة « الأهرام » القاهرة ، ١٩ سبتمبر ١٩٨٥م .

حرية الصحافة والانتخابات البرلمانية

ورغم هذه التيارات الحسنة والسعي في اتجاه الديمقراطية من جانب الحكومة ، إلا أن الممارسة العملية أكدت أن الشوط مازال بعيدا أمام الصحافة ، وخاصة صحافة المعارضة لتقوم بدورها الحقيقي والذي كان منتظرا منها ، فقد أسفرت الانتخابات التي جرت في ٢٧ مايو ١٩٨٤م ، بين الحزب الوطني وحزب الأحرار الاشتراكيين وحزب العمل الاشتراكي وحزب التجمع التقدمي الوحدوي وحزب الوفد الجديد ، عن فوز الحزب الوطني بـ ٣٩٠ مقعدا في مجلس الشعب ، وعن فوز حزب الوفد الجديد بـ ٥٨ مقعدا ، أما الأحزاب الثلاثة الباقية فلم تفز بأي مقعد لأنها لم تحصل على نسبة الـ ٨٪ من الأصوات كحد أدنى لدخول مجلس الشعب وذلك طبقا للقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣م .

وكان لهذه النتيجة - غير المتوقعة - أثرها على صحف المعارضة التي علت نبرتها وشككت في صدق هذه النتيجة التي رأت أنها تبعد تماما عن الواقع الحقيقي .

وغني عن البيان الرتيب لحرية الصحافة بديمقراطية الانتخابات ، وقد أكدت تلك الانتخابات البرلمانية في سنة ١٩٨٧ ، ثم انتخابات ١٩٩٠ ، وانتخابات ١٩٩٥م ، فالبرغم من أن الحركة الديمقراطية المصرية ، تكاد تكون الأكبر التي تتمتع بهامش معقول من حرية العمل ، قياسا على الوضع العربي الواقع في معظمه تحت شمولية مقنعة ، أو نظم ديكتاتورية سافرة ، وبالرغم من الحيوية السياسية والفكرية والاجتماعية التي صاحبت هذه الانتخابات والتي تمثل شعاعا وضاء وسط الظلام العربي المحيط ، وبالرغم من أن هذا الهامش الديمقراطي الملحوظ صاحبه تموجات في حرية الصحافة والطاقة الحياة الصحافة الحزبية تعبيرا عن تنوع الأفكار والرؤى ، والاختلافات المذاهب والاتجاهات ، وتعدد السياسات والتوجهات ، إلا أن النصوص ليس مطلقا ، ولا هو كاملا بالدرجة التي نتمناها أتما هو ظل محكوم إلى حد كبير بقوانين وإجراءات إدارية تعوق الانطلاق الكامل للحرية الصحافة ، خاصة من جانب قانون سلطة الصحافة رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠م الذي حل محله في عام ١٩٩٦ القانون ٩٦ المعروف بقانون تنظيم الصحافة ويتضمن نصوصا كثيرة تعرقل حرية الصدار الصحف على سبيل المثال (١) ..

كما أن الأحزاب التي وصل عددها حاليا إلى أكثر من ١٤ حزبا ، إلا أن كل هذه الأحزاب تمارس عملها وسط ضوابط سياسية وقانونية وإدارية كثيرة ، أي في ظل قوانين الطوارئ ، وحماية الجبهة الداخلية والعيب والقيم واللحاكم الاستثنائية ، فضلا عن قانون الأحزاب وسلطة الصحافة وممارسة الحقوق السياسية الملغوم في دستوريته ..

وبينما يتمتع الحزب الوطني الديمقراطي بكل سلطة الحكم ورحابة صدره ومساندته اللانهائية واللامحدودة ، تشكو الأحزاب المعارضة من التضييق واللاحقة ، فما بالك مما تشكو منه القوى والتيارات السياسية والاجتماعية الأخرى التي لاتجد لنفسها قنوات حزبية معترفا بها ، والتي تطالب بحقها في إقامة أحزاب تعبر عنها ..

---

(١) صلاح الدين حافظ ، الحزاق حرية الصحافة ، ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، الطبعة الثانية ، ١٤١٨هـ ، ١٩٩٧م ، ص٢٠٥ ..

مازق الصحافة الحزبية

وعلى الناحية الصحفية نجد الأوضاع موازية فمنذ صدور قانون تنظيم ـ أو تأميم ـ الصحافة فى مطلع الستينيات ، والمؤسسات الصحفية الرئيسية تخضع للتوجيه الحكومى ، حيث آلت ملكيتها من الاتحاد الاشتراكى إلى مجلس الشورى ، وحيث قياداتها الإدارية والتحريرية العليا ، معينة بالطريق الرسمى ، وان اختلفت أشكال الملكية والتبعية ، فثمة ملكية حكومية مباشرة وصريحة كملكية وزارة الإعلام لوكالة أنباء الشرق الأوسط ، وثمة ملكية مقنعة كوضع باقى المؤسسات الصحفية الكبرى .

وحين قامت الأحزاب أصدرت هى الأخرى صحفها التى تحمل فكرها وتعبر عن خطها السياسى ، وتبث إلى الشارع بضجيج شكواها فى مواجهة هيمنة الحزب الوطنى الحاكم .

وبين ثراء التركة التى ورثها الحزب الوطنى وبين ضعف امكانيات الآخرين ، وجدت أحزاب المعارضة نفسها فى مأزق بالغ الصعوبة ، فلجأت إلى الطريق الأسهل ، طريق الصراخ بصوت عال وضجيج صاخب ، خاصة عبر صحفها ، لعل صوتها يخترق الحواجز المحيطة بها .

لقد شاب الحركة الديمقراطية ، وفى قلبها حرية الاعتقاد وحرية التعبير وحق التنظيم والعمل ، شابها وسط صراع الأحزاب ، عدم تكافؤ الفرص بين هذه الأحزاب ، وانحياز السلطة الإدارة إلى الحزب الحاكم ، واستغلال الأخير لامكانيات الدولة فى حملاته الانتخابية بما زادت فرصته فى الفوز بأغلبية ساحقة تؤهله للحكم المستمر ، مما يقلل فرص تبادل المقاعد وتوالى الأحزاب على الحكم .

وحرية التعبير والصحافة شابهما أيضا وسط العاصفة نفس الشىء ، وهو عدم تكافؤ الفرص بين كل الأحزاب ، فرغم امتلاك أحزاب المعارضة لصحفها ، إلا أنها من حيث التأثير والانتشار والتوزيع ، ومن حيث الامكانات التحريرية والطباعية ، لاتقارن بامكانيات الصحف القومية « الحكومية » ذات الطاقات الضخمة التى جندت إلى جانب الحزب الوطنى .

يأس وإحباط

ونتيجة لعدم تكافؤ الفرص الذى أحست به أحزاب المعارضة ، أطلقت العنان لصحفها تصرخ بكل ما تستطيع من قوة ، بصرف النظر عما حمله ذلك الصراخ من حقائق أو أكاذيب ، لقد سادها الشعور باليأس والاختناق ، فعم التهاتر والاسفاف والتنابز بالألقاب ، مع ما حمله ذلك من هبوط مهنى وقيمى وأخلاقى وفكرى ، هبوط مضمون الخطاب وأسلوبه ، كما فى مستوى اللغة ودرجة الحوار الذى وصل إلى دركه الأسفل خاصة خلال الحملة الانتخابية لعام ١٩٨٧ وقد سارت الصحف القومية « الحكومية » على نفس الوتيرة وبدا الانحياز على صفحاتها للحزب الوطنى واضحا وصريحا .

وهكذا وبدون أن تقصد فجرت الصحافة القومية أزمتها القديمة الجديدة القائمة الدائمة ، أزمة الوضع القانونى والسياسى والمهنى الذى تعيشه ، وأزمة الثقة فى حيادها وصدق تطبيقها لمبدأ القومية (١).

وتثبت الأيام أن الصحافة كانت ومازالت وستظل جزءا رئيسيا من الحياة العامة ، باعتبارها قناة أساسية من قنوات الرأى والتعبير ، ولذلك ارتبطت بالعمل الديمقراطى ارتباطا عضويا فى اطار مناخ عام .

---

(١) صلاح الدين حافظ المرجع السابق ذكره ص٢٠٨ ، ٢١٤ .

كلما اتسع هامش العمل الديمقراطى ، ازدهرت الصحافة وتعمقت حريتها ، والعكس صحيح ، فالقدر المتاح من حرية التعبير فى الصحافة مرتبط تمام الارتباط بالهامش الديمقراطى فى الحياة العامة ، كلاهما يتحرك حركة منسجمة متسقة صعودا وهبوطا .

القانون «٩٣» وقضية حزب العمل وجريدة الشعب

ولقد تعرضت حرية الصحافة فى مصر فى السنوات الأخيرة إلى هزتين قويتين كان لهما آثارهما على الممارسة الصحفية والحزبية بالبلاد ، وهما حملة الهجوم على الصحافة والتحريض ضد الصحفيين الذى بدأ منذ عام ١٩٨٧ ، وظلت تتصاعد حتى وصلت ذروتها عام ١٩٩٥ حين صدر القانون المرفوض والمعروف بقانون «٩٣» المضاد لحرية الصحافة ولكل الحريات العامة ، والهزة الثانية هى قضية حزب العمل وتوجيه الاتهامات إلى قيادات الحزب وتعطيل جريدة الشعب الناطقة بلسان الحزب وذلك فى مايو سنة ٢٠٠٠ .

القانون الجائر

بالنسبة للهزة الأولى والتى تمثلت فى الحملة المنظمة التى قادتها وحركتها بعض الأجنحة داخل الحكم حيث أخذت تهاجم الصحفيين محاولة اسقاط هيبتهم وهز دورهم واختراق صفوفهم وتحطيم أسلحتهم خاصة أقلامهم الشريفة ، واحدا بعد الآخر ، قادت هذه الأجنحة الحملة وحركتها لأنها ترى فى انطلاق الحريات العامة ، وحرية الصحافة بشكل أساسى ، خطرا يهدد نفوذها ويكشف أهدافها ، ويعرى أخطاءها وفسادها .

وأسفرت هذه الحملة عن قانون جائر هبط فى الهزيع الأخير من ليل آخر شهر مايو ١٩٩٥ وهو القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥م الذى أجرى تعلايلات جوهرية فى قانون العقوبات وفى قانون نقابة الصحفيين تؤدى إلى فرض مزيد من القيود على حرية الصحافة ، وتكبل الصحفيين بأكثر مما حول أقلامهم وأدائهم من قيود وكوابح ، ولم تعرض الحكومة القانون الجديد على مجلس الدولة وتحدت الحكم التاريخى للمحكمة الدستورية العليا حول حرية الرأى والنقد وضوابط جريمة « السب والقذف » التى يجب ألا تعوق حرية الصحفى أو الكاتب فى ابداء رأيه ونشره بحرية كما تجاهلوا رأى نقابة الصحفيين .

وقد آثار هذا القانون عاصفة شديدة وزوابع بين الحكومة والصحفيين واساتذة القانون الواعين وخبراء السياسة ، الذين أجمعوا على معارضة التعديلات القانونية الهادفة إلى تشديد العقوبات فى جرائم الرأى واسقاط الحصانة الرمزية لأصحاب القلم .

وقد توج ذلك الاجماع من خلال الجمعية العمومية التاريخية للصحفيين التى رفضت رفضا قاطعا هذه التعديلات ، مما دفع الحكومة إلى تعديل بعض مواد القانون سىء السمعة المتعلقة بجرائم النشر ، ووافق مجلس الشعب على هذه التعديلات فى ١٦ يونيو ١٩٩٦م وصدق عليه رئيس الجمهورية ، وفى يوم الثلاثاء ١٨ يونيو من نفس العام ، وافق مجلس الشعب على مشروع قانون بشأن تنظيم الصحافة وهو القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦م ، وصدق عليه رئيس الجمهورية فورا ، لكى تصل الأزمة إلى حل وسط ، حقق بعض أهداف الصحفيين من اسقاط القانون المرفوض ٩٣ لسنة ١٩٩٥ وحقق بعض أهداف المتشددين فى الحكم بتشديد بعض العقوبات فى جرائم النشر .

تجـميـد نشـاط حـزب العمـل وتعطـيـل جـريـدة « الشـعب »

وكـانت هذه العقـوبات هى السـلاح الذى شهرته الأجنحة المتشددة فى الحكم دائما ضد الصحفيين ، وشهدت المحاكم بمقتضاه محاكمة أكثر من صحفى من بينهم مجدى أحمد حسين وصلاح بديوى وعاصم حنفى من جريدة الشعب والـذين صـدرت ضـدهم أحكـام بـالحبس فى القضية التى عُرفت بقضية « الشعب -والى » ، والتى شنت خلالها جريدة الشعب حملة صحفية منظمة اتهمت من خلالهـا نائب رئيس الـوزراء ووزيـر الزراعـة بتخريب السيـاسة الـزراعية المصرية والتعاون مع إسرائيل فى هذا الصدد .

وطال صبر الإدارة الحكومية على حزب العمل وعلى جريدته حتى كـانت قضية كتـاب « وليمة أعشاب البحر » الذى أصدرته وزارة الثقافة عن طريق الهيئة العامة لقصور الثقافة وتطاول فيه كاتبه السـورى حيدر حيـدر على المقـدسات ، فكانت هذه هى الفـرصة المـواتية للتخلص من الحزب ومن جريدته .

الوليمة والحصار

ونفس الأمـر الذى حـدث خلال انتخـابات ١٩٨٧ ، ١٩٩٠ ، ١٩٩٥ ، حـدث فى معـركـة جـريدة الشعب وحـزب العمـل مـع الأجنحـة المتشددة فى الحكومة ، وهو الشعور بعدم تكافؤ الفرص ، فوالى ومن بعـده فاروق حسنى يقف معهم الحزب الوطنى والحكومة وبالتالى الصحف القـومية « الحكـوميـة » التى راحت بتـوجيـه وتحـريك من الأجنحـة المتشددة فى الحكـومـة تستعدى الجميع ضد الحزب وجريدتـه ، وهنا وجد الحزب وصحيفته أنفسهم محاصرين وفى موقف المتهم ، فراح قيادات الحزب والصحفيون بـالشعب تحت وطـأة الاحسـاس بـاليـأس والاختنـاق يصرخون بصـوت عال عبـر المنبـر الوحيد والمتاح لهم وهو الجـريدة لعـل صوتهم يختـرق الحواجـز المحيطة بهم ، مـدافعين عن أنفسهم وموضحين حقيقة موقفهم ، نعم لم يخل الأمـر من التهاتـر والاسفاف وتبـادل الشتائم والاتهامات بين جريدة الشعب وجرائد الحكومة المسماة بالقومية والتى كانت أعلى صوتا وصبت كل مقالاتها فى اتجاه واحد وهو الايحاء بضرورة تحرك الحكومة لحل حزب العمل وايقاف جريدة الشعب ، وفى المقابل استمرت جريدة الشعب فى حملتها متهمة الحكومة بمسـاندة الملاحدة فى مـواجهة المسلمـين ، وطالبت الـرئيس مبـارك بالتدخل مباشرة لتطهـير وزارة الثقافـة واقالـة فـاروق حسنى وزير الثقـافة الـذى اعتبـرتـه الجريدة المسئول الأول عن نشر رواية حيدر حيدر وغـيرهـا من الكتب التـى تسىء إلى الإسـلام والمسلمين والتحقير من المقدسات (١) .

وشجع الحكومة على المضى فى موقفها تجـاه حزب العمل وجريدة الشعب اندلاع مظاهـرات الطلاب بجامعة الأزهر منددين بكتاب « وليمـة أعشاب البحر » مطالبين باقالة وزير الثقـافة ، وحـاصرت قـوات الأمن المـركـزى الجـامعـة واشتبكـت مـع الطـلاب ، وحـدثـت بـعض الاصابات ، وتم القاء القبض على ٧٥ طـالبا ، أفرجت النيابة عنهم بعد ذلـك مراعـاة لظروف الامتحانات وبعد تدخـل رئيس جامعـة الأزهر الدكتور أحمد عمر هاشم .

وتلبـدت الغيوم عـلى الساحـة السيـاسيـة والصحفية ، ويعقد حزب العمل مؤتمرا صحفيا

(١) راجع اعداد جريدة الشعب : ١٤٦٢ ، ١٤٦٣ ، ١٤٦٤ ، ١٤٦٥ ، ١٤٦٦ .

عالميا يوم الأربعاء ١٧ من مايو ٢٠٠٠ ، أكد فيه قادة الحزب أن حزب العمل حزب شرعى يمارس دوره فى اطار القواعد المقررة فى قانون الأحزاب ، ولم يحدث أن تم اتهامه بخرق هذه القواعد رغم معارضته الواضحة لكثير من السياسات الحكومية ، وأن الحملة المثارة ضد حزب العمل لاتقوم على أى سند شرعى أو قانونى .

موت جريدة ووفاة حزب

وبعد الحملة التى شنتها وسائل الإعلام القومية « الحكومية » على حزب العمل قررت لجنة الأحزاب بمجلس الشورى تجميد نشاط الحزب وتحويل القضية إلى جهاز المدعى العام الاشتراكى الذى انتهى بعد نحو شهرين من التحقيقات المكثفة والمتواصلة مع المهندس إبراهيم شكرى رئيس الحزب وعادل حسين الأمين العام له ، وعدد من قيادات الحزب والصحفيين بجريدة الشعب ، انتهى من اعداد التقرير النهائى فى قضية حزب العمل والذى أثبت ارتكاب حزب العمل ٩ مخالفات منها تولى قيادات من الإخوان والجماعات المتطرفة مناصب قيادية فى الحزب واستخدام صحيفة « الشعب » للدعوة العلنية وبطريقة الاثارة والترويج لأهداف تلك الجماعات (١).

وفى ٩ سبتمبر قضت محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة بوقف تنفيذ والغاء قرار لجنة شئون الأحزاب السياسية بوقف اصدار صحيفة حزب العمل الاشتراكى .

نعم حدثت تجاوزات من حزب العمل ومن جريدته ، وأيضا من الصحف القومية الموالية للحكومة والحزب الوطنى ، والأمر لم يحسم بعد ، وان كنا نرى أن ما حدث يلقى بظلاله السوداء على الممارسة الديمقراطية وحرية الصحافة فى بلادنا ويؤكد أن صحافتنا بالفعل تعيش أزمة لم تخرج منها بعد ، يدفع الشرفاء من أصحاب المهنة وتدفع مهنة الصحافة فيها الثمن غاليا ، وإلى أن يقول القضاء المصرى كلمته فى هذه القضية يبقى ان الصحافة خسرت جريدة وأن هناك عشرات الصحفيين الآن بلا عمل ولا مورد دخل ، وهذا كله ينقص من التجربة الديمقراطية ومن حرية الصحافة بلاشك ، وكل هذا ما كان يجب أن يحدث فى عصر نباهى فيه بالانجاز الديمقراطى .

حرية ولكن

ومع كل ما حدث فإنه من الضرورى أن نؤكد أن الصحافة المصرية شهدت خلال السنوات الأخيرة تطورا مهما فى مجال حرية الرأى والتعبير ، خصوصا عبر صحف الأحزاب ، وبعض الصحف القومية رغم وجود ترسانة من القوانين والتشريعات المتراكمة التى ان استخدمت فهى كفيلة بخنق حرية الصحافة وكل الحريات .

*** واجمالا يمكن الخروج بهذه الملاحظات على الممارسة الصحفية خلال السنوات الأخيرة :**

١ ـ بقدر ما تتخذ من خطوات فى سبيل اطلاق حرية الصحافة ، بقدر ما توضع القيود فى طريق هذه الممارسة .

٢ ـ تتأثر حرية الصحافة بما يشوب التجربة الحزبية من ممارسات خاطئة ، واحساس بالاحباط واليأس من عدم تكافؤ الفرص بين الحزب الوطنى الحاكم وغيره من الأحزاب .

---

(١) جريدة الأهرام ، العدد ٤١٤٩٩ بتاريخ ٢٠ يوليو ٢٠٠٠ .

٣ ـ تعانى صحافة الأحزاب عندنا من مشاكل كثيرة تعوق مسيرتها وقيامها بالدور الأمثل المنوط بها ومنها ضعف التمويل المالى ، وحجب المعلومات الضرورية عنها واغداقها على الصحف القومية .

٤ ـ هناك أزمة فى التعامل المهنى بين الصحف بعضها البعض سواء كانت علاقة الصحف القومية بالصحف القومية ، أو علاقة هذه الصحف بالصحف الحزبية ، وقد ظهر هذا جليا فى موقف الصحف القومية من حزب العمل وجريدة الشعب .

٥ ـ سوء العلاقة بين الصحافة ونظام الحكم والتى يسودها التوتر والريبة على طول الخط بدليل المحاولات المستمرة من جانب السلطة إلى تقييد الممارسة الصحفية ومن الأمثلة على ذلك قانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥م .

٦ ـ يمثل الإعلان عامل ضغط قويا على الممارسة الصحفية بسبب سطوة المعلنين وتأثيراتهم المباشرة وغير المباشرة .

٧ ـ حالة اليأس التى تعانى منها الأجيال الجديدة من الصحفيين الذين لايجدون رعاية أو توجيها أو قدوة ، فى الوقت الذى تسيطر فيه على المناصب القيادية بالمؤسسات الصحفية وخاصة القومية شخصيات تجاوزت العشرين عاما فى مواقعها ، مما يحرم الأجيال الجديدة من الترقى وممارسة المسئوليات .

٨ ـ بريق السلطة والمناصب الذى جعل كبار الكتاب والصحفيين ينصرفون إما إلى تعميم السطحية وتهميش القضايا الوطنية ، وإما إلى معارك لفظية بعيدة عن هموم الوطن واهتمامات المواطن ، ومحاباة السلطة والحزب الحاكم حتى ضد حرية الصحافة نفسها ، مثلما حدث عندما أيد بعض كبار الكتاب ورؤساء تحرير الصحف القومية التعديلات التى أدخلها قانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ والرامية إلى تقييد حرية الصحافة والانقاص من مكانة الصحفى ، ومثلما كان واضحا أيضا فى قضية حزب العمل وجريدة الشعب عندما تم تجنيد معظم الأقلام لتهيئة المناخ السياسى لتجميد واغلاق الحزب وجريدته «١» ولم يقتصر الأمر على الصحف القومية وإنما دخلت فى مواجهة الشعب صحيفة الأهالى وصحيفة الميدان وغيرهما .

٩ ـ تدنى الأداء المهنى فى الصحافة بالرغم من كثرة أعداد أقسام الصحافة بالكليات على مستوى الجمهورية ، حيث لاتوجد هناك خطة للتدريب لا فى الصحف ولا عن طريق النقابة ، وغابت الدراسات التطبيقية والمتخصصة فى المناهج الدراسية بكلية الإعلام وأقسام الصحافة ، وأصبحت مهنة الصحافة مهنة من لامهنة له ، والعمل فيها لايتم وفق معايير سليمة أو ضوابط محددة ، وانما تحكمه المجاملات والأهواء والمصالح الشخصية .

مرحلة حرجة :

١٠ ـ كل هذه الأمور أوصلت الصحافة المصرية ـ كما يقول صلاح الدين حافظ ـ إلى مرحلة حرجة ، فلم تعد تحوز رضا أحد وبالتالى فقد اهتزت الثقة فيما تقدمه للقارىء من غذاء فكرى ومدد إعلامى أساسا ، فأصبحت هى المغضوب عليها من كل الأطراف .. من الرأى العام ومن صانع القرار .. من الحكومة

(١) راجع مقالات سمير رجب ، ابراهيم سعده ، إبراهيم نافع وغيرهم فى صحف مايو ، الجمهورية ، الأخبار ، الأهرام ، عقب أزمة وليمة أعشاب البحر .

والمعارضة .. من القارىء العادى ومن المثقفين بل هى مغضوب عليها من أبنائها الصحفيين أنفسهم .

* بعض الأوساط الحكومية ترى أن الصحافة المعارضة صحافة متطرفة مهاجمة شرسة ، وأن الصحافة القومية متهاونة فهى مواجهتها ، لأنها « تمسك العصا » من الوسط .

* بينما الأحزاب المعارضة ترى أن الصحافة حكومية مائة بالمائة ، تخلو من الشجاعة حتى فى مواجهة الانحراف والأخطاء ، لذلك تقوم صحف المعارضة بالمهمة فى غيبتها .

* كثير من القراء العاديين يرون أن الصحافة فى جملتها لاتعبر عنهم ولا عن هموم الشعب ، بقدر ما تعبر عن آراء الحكام أو عن السياسات الشخصية لزعماء المعارضة .

* كثير من المثقفين أصابهم اليأس والاحباط مما آلت إليه الصحافة ، فقد تحولت اهتماماتها الأساسية - فى نظرهم - إلى كل ما هو سلبى ، خاصة الانحراف والمخدرات والدعارة ، وأصبحت صحافة للجريمة وكرة القدم ، ولم تعد صحافة الرأى المستنير والخبر الصادق .

* أما الصحفيون ، فهم بين هذه الاتهامات وتلك وبين متاعب المهنة ومشاكلها فى وضع لايحسدون عليه يعانون الكثير من الضغوط داخل مؤسساتهم وخارجها (١) .

هذه هى البيئة الصحفية الآن ، والمفروض أن يعمل فى ظلها كتاب المقال وغيرهم من الصحفيين ، والنتيجة الطبيعة لذلك هى عدم وضوح الرؤية أمام كتاب المقال وانقسامهم إلى تيارين ، إما مؤيد ومساند لسياسات الحزب الوطنى ، وإما ينتمى إلى تيار المعارضة ، وكلا التيارين يبتعد عن المهمة الحقيقية للصحافة وعن الموضوعية فى كتابة المقال الذى يجب أن يعبر عن مصالح الشعب بمختلف طبقاته وفئاته وتياراته ، والأمل معقود على أجيال جديدة من الكتاب تضع مصلحة الشعب فى أولويات اهتماماتها بعيدا عن بريق السلطة والمناصب .

---

(١) صلاح الدين حافظ ، مرجع سابق ، ص ٢٤٢ .